شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

THE WORLD WE WANT 2015

منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: جلسة حوار حول التشغيل والعمل اللائق في سياق الحوار الوطني حول الاجندة التنموية ما بعد ال ٢٠١٥ في الأردن

عمان، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣

المذكّرة المفهومية

I. الخلفية

مع اقتراب سنة ٢٠١٥ المستهدفة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تكمن المسؤولية الأهم للأسرة الدولية في مواصلة تحقيق التقدّم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. في الوقت عينه، تجري المناقشات حول الأهداف والغايات التي من شأنها البناء على الأهداف الإنمائية للألفية والمساهمة في نجاحها. أوصى تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة في سنة ٢٠١١ بإقامة عملية مشاورة مفتوحة وشاملة، ليكون للأجندة التنموية لما بعد الـ٢٠١٥ أفضل أثر إنمائي ممكن. وقد بعثت الدول الأعضاء الرسالة ذاتها في جلسات الإعلام الأخيرة بشأن ما بعد الـ٢٠١٥ في الجمعية العامّة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مطالبة بعملية تقودها الدول الأعضاء وتعزّز المشاورات التصاعدية المفتوحة والشاملة، بمشاركة سريعة وواسعة من جميع الجهات المعنية.

في هذا السياق، تُنَظّم المشاورات الوطنية بمشاركة فاعلة من مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، وتشمل ممثّلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني ومنظمات المجتمعات المحلّية، والشعوب الأصلية، والحركات النسائية والاجتماعية، والشباب والأطفال، والنقابات العمّالية والقطاع الخاص، من جملة جهات أخرى. وتضطلع فرق الأمم المتّحدة القطريّة بدورٍ أساسي في تسهيل تلك المشاورات الشاملة ومتعدّدة الأطراف، ومدّها بالمعرفة الملائمة بشأن التحدّيات والأولويات والحلول التنموية.

ويُعَدّ الأردن بلدًا من بين حوالي ثمانية وستّين بلدًا حول العالم، وتسعة بلدان في منطقة الدول العربية[1] (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، حيث تُنَظَّم حاليًّا جلسات الحوار الوطني بشأن ما بعد الـ٢٠١٥. منذ آب/أغسطس ٢٠١٢، يلعب فريق الأمم المتّحدة القطري في الأردن بقيادة منسّق الأمم المتّحدة المقيم دورًا محوريًا في تسهيل تلك المناقشات، مع ضمان

[1] البلدان الثمانية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تُقام فيها جلسات الحوار بشأن ما بعد الـ٢٠١٥ هي: المملكة العربية السعودية والعراق و اليمن و مصر والجزائر والمغرب وجيبوتي والسودان.

إشراك الجهات المعنيّة على أوسع نطاق على المستويين الوطني والمحلّي. وقد ركّزت المناقشات حتّى الآن على عدد من التحدّيات الرئيسية التي يواجهها الأردن في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفيّة؛ فضلًا عن بعض الاعتبارات والأولويات الأبرز بالنسبة إلى الأردن في الإطار الإنمائي الجديد لما بعد الـ٢٠١٥.

قامت مختلف الوكالات الأمميّة بقيادة المشاورات المواضيعية في الأردن استنادًا إلى اختصاصاتها ومجالات خبرتها، إلى جانب الشركاء الحكوميّين وغير الحكوميّين. على سبيل المثال، قاد برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي جلسات الحوار مع مجموعات الشباب بشأن القضايا المتعلّقة بحقوقهم المدنيّة، ومع القطاع الخاصّ بشأن دوره في الإطار الإنمائي لما بعد الـ٢٠١٥، ومع مختلف المؤسسات الحكومية ذات الصلة بشأن التغيّر المناخي؛ أمّا صندوق الأمم المتّحدة للسكّان، فتولّى قيادة جلسات الحوار مع مجموعات الشباب وشبكات الشباب من الأقران بشأن القضايا ذات الصلة بالسكان والتنمية؛ فيما تولّى برنامج الغذاء العالمي قيادة الحوار بشأن الأمن الغذائي والفقر؛ وقادت منظمة اليونسكو الحوار المتعلّق بالتعليم؛ وقادت هيئة الأمم المتّحدة للمرأة الحوار بشأن القضايا ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، من بين هيئات وموضوعات أخرى.

وقد نتجت من كلّ تلك المشاورات أولويّة مشتركة، وهي التشغيل، وبشكل خاصّ "فرص عمل أفضل". ويُعتبر ذلك متماشيًا مع النقاش العالمي بشأن ما بعد الـ٢٠١٥ والمشاورات الوطنية في بلدان أخرى حيث يبرز بوضوح اعترافٌ متزايد بأهمّية التشغيل المحوريّة في أي إطار إنمائي جديد.

على ضوء هذه الخلفية، يخطّط مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية لتنفيذ عدد من الأنشطة في الأردن، حرصًا على إدراج العمل اللائق في أعلى أوليات الحوار الوطني لما بعد الـ٢٠١٥، وسعيًا إلى ضمان إشراك الجهات المكوّنة الثلاثية بالكامل في عملية التشاور. وترتبط هذه الأنشطة ارتباطًا وثيقًا بالبرنامج القطري للعمل اللائق لفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، كما تشكّل جزءًا من جهود منظمة العمل الدولية الرامية إلى إدماج العمل اللائق في عمل منظومة الأمم المتّحدة في الأردن.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النشاط الأوّل الذي تخطّط له منظمة العمل الدولية في الاردن في هذا السياق هو تنظيم حدث مشترك مع مكتب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي القطري في الأردن بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، بهدف إطلاق وتعزيز الحوار الوطني حول تقرير منظمة العمل الدولية/برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الإقليمي الصادر حديثًا بعنوان *"نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"*، مع التركيز على السياق الأردني.

من خلال هذا الحوار المفتوح بشأن التقرير واللمحة الشاملة حول تقدّم الأردن والتحدّيات ذات الصلة بتحقيق الغايات المتعلّقة بالتشغيل والعمل اللائق في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، تهدف ورشة العمل إلى إصدار عدد من التوصيات الرئيسية لرسم مسار تنموي جديد للأردن لما بعد الـ٢٠١٥، مع التركيز أوّلًا على "فرص عمل أفضل". بالتالي، سيشكّل هذا الحدث مساهمة هامّة من جانب المنظّمتين في النقاش حول ما بعد الـ٢٠١٥ في الأردن، خصوصًا في ما يتعلّق بموضوعين أساسيّين، وهما التشغيل والنمو، وأوجه عدم المساواة.

II. الأهداف ونطاق الحوار الوطني

إنّ ورشة الحوار هذه هي واحدة من سلسلة فعاليّات ستُنَظَّم على المستويين الإقليمي والوطني من أجل إطلاق التقرير المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بعنوان *"نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"*، ونشره على نطاق واسع. ومن شأن ذلك أن يساهم في المساعي الأوسع التي تبذلها المنظّمتان في سبيل توعية الجهات الحكومية والشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بشأن

التحدّيات وأوجه القصور الرئيسية ذات الصلة بسوق العمل في المنطقة العربية، والّتي كانت من بين أبرز العوامل المؤدّية إلى آخر موجة انتفاضات. إلى ذلك، ومن خلال التطرّق إلى عدد من التحدّيات الأهمّ ذات الصلة بالتشغيل في الأردن، ستكون ورشة العمل بمثابة مساهمة كبيرة في الحوار الوطني لما بعد الـــ٢٠١٥، لا سيّما بشأن العلاقة بين النمو والتشغيل والفقر.

وبناءً على الرسائل الأهمّ الواردة في التقرير، ستساهم ورشة العمل في تسهيل نقاشٍ مفتوح بشأن عدد من المسائل المتعلّقة بالنمو والتشغيل في الأردن، مع تركيز خاصّ على عرض اليد العاملة والطلب عليها وأثر ذلك على التشغيل؛ بالإضافة إلى الإطار المؤسّسي الذي يحدّد العمل اللائق، وخصوصًا الحوار الاجتماعي.

وستغطّي جلسة الحوار بالتحديد موضوعين أساسيّين، وستسعى إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة المتعلّقة بكلّ من هذين الموضوعين، كما يلي:

الموضوع الأوّل: النمو الاقتصادي والتشغيل ونوعية العمل

"ما بات يُعرَف بالنمو الاقتصادي في المنطقة... أصبح الآن يُعتبر عاملًا أدّى إلى الشعور بانعدام المساواة والإجحاف: ففي ظلّ سلسلة الإصلاحات والتعديلات، أسفر التحوّل عن المنشآت المملوكة من الدولة نحو نموذج يقوده القطاع الخاصّ في حالات كثيرة عن إعطاء الأفضليّة إلى المستثمرين الذي كانوا مستعدّين لإبرام صفقات مع النخب الحاكمة. وقد عادت قطاعات العقارات والبناء والمال والمصارف المزدهرة بالمنفعة على قلّة قليلة فقط تاركة الطبقات الاجتماعية الوسطى خلفها" (ص. ١٠٦)

الأسئلة الرئيسية للنقاش:

١. كيف أثر التحرر الاقتصادي والسياسات الاستثمارية و التجارية على عملية توليد فرص العمل في الأردن؟ ما هي السياسات الاقتصادية المطلوبة لتحسين معدلات النمو والعمل؟
٢. ان معدلات النشاط الاقتصادي كما معدلات الانتاجية منخفضة في الأردن. . إلى أي درجة يعد ذلك نتيجة سلوك فردي أو هيكلية سوق العمل (أي الطلب على اليد العاملة؟)
٣. استثمرت معظم الحكومات العربية في برامج التعليم وتوليد فرص العمل، خاصة تلك التي تستهدف الشباب، ورغم ذلك بقيت معدلات البطالة مرتفعة. ما الذي أدى الى ذلك؟

الموضوع الثاني: شفافية إدارة سوق العمل والحوار الاجتماعي القائم على المشاركة

"تجمع المنطقة العربية بين أدنى مستوى لنمو الدخل الفردي وأدنى مستويات تمثيل ومساءلة. يعني ذلك أنّ المواطنين لا صوت لهم في صنع السياسات. واستمرّت الحكومات في تجاهل الأثر الاجتماعي للاصلاحات الاقتصادية والأصوات المطالبة بأنظمة حوكمة تخضع للمساءلة" (ص. ١)

الأسئلة الرئيسية للنقاش:

١. كيف يمكن تقييم إدارة سوق العمل في الأردن؟ ما الذي نجح وما الذي يحتاج للتحسين؟ إلى أي درجة تلعب النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية الأخرى مثل جماعات المصالح دورا في صنع السياسات الاقتصادية. كيف يمكن تعزيز ذلك؟
٢. ما هي الآليات لتحسين ورصد مساءلة الحكومة والقطاع الخاص؟

III. الشكل

سيشكّل اجتماع الحوار في اليوم الأوّل منتدى للمناقشة المفتوحة بين الخبراء والحكومة والشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية وسائر الجهات المعنية ذات الصلة بشأن تحدّيات التشغيل الأبرز في الأردن، والتوصيات للمضيّ قدمًا في إطار الأجندة التنموية الأوسع لما بعد الـ٢٠١٥.

بهدف ضمان أعلى مستوى من التفاعل بين المشاركين، سيستند الحوار إلى تقديم عروضٍ سريعة وإقامة جلسات مناقشة ميسّرة تركّز على المواضيع والأسئلة المذكورة أعلاه، مع إتاحة الوقت الكافي لطرح الأسئلة والإجابة عنها وإجراء نقاشات مفتوحة في الجلسة العامّة. وفيما ترتكز العروض والمناقشات على الرسائل الأهمّ الواردة في تقرير منظمة العمل الدولية/برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي المشترك والتوصيات السياسية المقدّمة فيه، ستركّز بشكل أساسي على السياق الأردني الخاص، سواء من حيث تحليل الإنجازات ومواطن الفشل أو من حيث التوصيات المقترحة.

IV. التاريخ والمكان

ستُقام جلسة الحوار ليوم واحد بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ في عمّان، الأردن.

V. المشاركون

بالإضافة إلى عدد من الخبراء الذين سيكونون من أهل الرأي خلال الحوار، ستتمّ دعوة حوالى ٤٥ مشاركًا من مجموعة واسعة من الجهات المعنيّة، بما فيها الحكومة والشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية ومجموعات شبابية مختارة والقطاع الخاصّ، فضلًا عن الوكالات الأمميّة المعنيّة. بشكل خاصّ، ستتمّ دعوة ممثّلين عن المؤسسات/المنظمات التالية:

١. وزارة العمل
٢. وزارة التخطيط والتعاون الدولي
٣. وزارة الصناعة والتجارة
٤. وزارة التعليم العالي
٥. وزارة التنمية الاجتماعية
٦. مؤسسة التأمينات الاجتماعية
٧. المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٨. الاتّحاد العام لنقابات العمّال في الأردن
٩. غرفة الصناعة الأردنية
١٠. غرفة التجارة الأردنية
١١. غرفة تجارة عمّان
١٢. المنظمات غير الحكومية
١٣. المجتمع المدني
١٤. منظمات غير حكومية شبابية مختارة
١٥. وكالات الأمم المتّحدة

****